

Distr.: General
10 November 2023
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والأربعون
22 كانون الثاني/يناير - 2 شباط/فبراير 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

تشاد

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة**ألف - تذكير بالسياق**

- 1- قُدِّمَ هذا التقرير في سياقٍ ميّزته وفاة رئيس جمهورية تشاد، إدريس ديبي إتنو، في 20 نيسان/أبريل 2021 على إثر غارة شنتها جماعة متمرّدة، وتحديد فترة انتقالية، وتنظيم حوار وطني شامل، واعتماد خريطة طريق وميثاق يُحدّد الأولويات الرئيسية للمرحلة الانتقالية.
- 2- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، قدّمت حكومة تشاد تقريرها الوطني عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لقرار الأمم المتحدة 251/60 المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وخلال استعراض الدورة 39 لمجلس حقوق الإنسان، قدّمت 204 توصيات، قُبِلَ منها 195 توصية وأُحيطَ علماً بـ 9 توصيات أخرى.
- 3- ولتيسير تنفيذ تلك التوصيات، وضعت حكومة تشاد خطة متابعة بدعم من المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- 4- ويُقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل للفترة 2018-2023 ويبيّن أيضاً الإجراءات المُتخذة استجابةً للتوصيات والقرارات المنبثقة عن الحوار الوطني الشامل والسيادي الذي عُقد في الفترة من 20 آب/أغسطس إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

باء - عملية إعداد التقرير ومنهجيتها

- 5- أُعدَّ هذا التقرير باتباع نهج تشاركي وشامل بتنسيق من اللجنة المشتركة بين الوزارات لمتابعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتتألف تلك اللجنة، التي تُسقها وزارة العدل وحقوق الإنسان، من ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الرئيسية للجمهورية (المجلس الوطني الانتقالي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئة العليا لوسائل الإعلام والقطاع السمعي البصري، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً - التقدم المُحرز في تنفيذ التوصيات السابقة

- 6- بلغ عدد التوصيات المنبثقة عن استعراض التقرير السابق 195 توصية. وهي تنقسم إلى 3 فئات: التوصيات المُنفَّذة، والتوصيات الجاري تنفيذها، والتوصيات التي تنتظر التنفيذ.

ألف - التوصيات المُنفَّذة**التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليه (التوصية 8)**

- 7- صدّقت تشاد، في 28 آب/أغسطس 2012، على البروتوكولين، أي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وقدم البلد التقريرين الأوليين.

مواصلة التعاون البناء مع هيئات حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذات الصلة (التوصيات 24 و 25 و 26 و 27)

8- تواصل الحكومة عملها مع هيئات المعاهدات، ومجلس حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعلى هذا الأساس، أحالت التقارير الدورية التالية إلى أمانات اللجان:

- في 21 آب/أغسطس 2020، أُحيل التقرير الدوري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يجري التخطيط للنظر فيه حالياً؛
- في عام 2023، أُحيل التقرير الدوري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يجري التخطيط للنظر فيه حالياً؛
- في 13 أيلول/سبتمبر 2019، أُحيل التقرير الدوري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونُظر فيه في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 مشفوعاً بتوصيات. واللجنة بصدد إعداد تقرير جديد.

9- وقد وُجّهت تشاد دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في 12 حزيران/يونيه 2012. وفي هذا الإطار، تلقى البلد زيارتين، إحداهما قام بها الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة في كانون الأول/ديسمبر 2017 والأخرى قام بها الفريق العامل المعني بأعمال المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2018.

متابعة التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الثاني وتسريع عملية التصديق على الصكوك المذكورة (التوصية 22)

10- وضعت الحكومة وأقرت خطة لرصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تتضمن أيضاً توصيات الجولة الثانية.

اختيار المرشحين الوطنيين للانتخاب لعضوية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة من خلال عملية اختيار مفتوحة وقائمة على الكفاءة (التوصية 21)

11- تترك تشاد أهمية تقديم الترشيحات على أساس تنافسي. وقد اتخذت بالفعل ترتيبات في هذا الإطار. ومكّن ذلك من تعيين السيدة زارا راتو، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كخبيرة في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بعد أن كانت آنذاك مديرة لحماية الطفل في وزارة المرأة والأسرة وحماية الطفل.

مواصلة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصدق عليها (التوصيات 28 و 33 و 37 و 46 و 70 و 71 و 72 و 85 و 110 و 111 و 112 و 113 و 114 و 115 و 129 و 142 و 144 و 148 و 154 و 157 و 158 و 163 و 164 و 169 و 184 و 186)

12- بعد أن أبدت الحكومة استعدادها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال التصديق على عدة اتفاقيات، قامت بإدراجها في النظام القانوني المحلي من خلال مواءمتها. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: المادتان 18 و 19 من دستور 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمادتان 323 و 324 من قانون العقوبات، فضلاً عن مجمل القانون رقم PR/2018/012 المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2018 الذي يصدق على الأمر رقم PR/2018/006 المؤرخ 30 آذار/مارس 2018 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية تشاد؛

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 286(1) من قانون العقوبات)؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (المادة 370 من قانون العقوبات الحالي)؛
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (المواد 362 و363 و364 من قانون العقوبات الحالي)؛
- الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام؛
- الاتفاقية رقم جيم 5 بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1919 المتعلقة بتحديد الحد الأدنى لسن قبول الأطفال في العمل غير الملائم؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 6 بشأن العمل الليلي للأطفال في الصناعة؛
- وقد أدرجت في التشريعات الوطنية الاتفاقية رقم جيم 33 لعام 1932 المتعلقة بسن قبول الأطفال في العمل غير الصناعي من خلال أحكام المواد 52(1) و(2) و206 من القانون رقم PR/96/38 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1996 بشأن قانون العمل في تشاد والمرسوم رقم PR-MJTS-DTMOPS/55 المؤرخ 8 شباط/فبراير 1969 بشأن عمل الأطفال، بصيغته المعدلة.

- 13- وشرعت الدولة الطرف في إصلاح واسع النطاق للإطار المعياري للقوانين الوطنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمييز ضد المرأة والزنا.
- 14- وليست أحكام المادة 385 من قانون العقوبات، التي تعتبر الزنا جريمة يعاقب عليها بالسجن، خاصة بالمرأة ولا يمكن اعتبارها منطوية على تمييز ضد المرأة.

تعديل قانون نظام الصحافة لضمان الممارسة الكاملة للحريات في هذا المجال (التوصية 86)

- 15- تعترم الحكومة، سعياً منها لضمان حرية الصحافة، تعديل قانون الصحافة في المستقبل القريب حتى تكفل الممارسة الكاملة للحريات في هذا المجال. وقد أصدرت الحكومة بالفعل القانون رقم 031 المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي صدقت بموجبه على الأمر رقم 025 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2018 بشأن نظام الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام الإلكترونية في تشاد والقانون رقم PR/2019/020 المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2019 بشأن الاتصال السمعي البصري.

تعديل الأمر رقم 62/45 بشأن التجمعات العامة والمرسوم رقم 62/193 بشأن المظاهرات على الطرق العامة لمواءمتهما مع القانون الدولي والمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي (التوصية 90)

- 16- تعترف المادة 28 من دستور 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 بحرية التظاهر وتضمن ممارستها. ولن تتأخر الحكومة جهداً، في هذا الصدد، لتعديل الأمر رقم 62/45 بشأن التجمعات العامة والمرسوم رقم 62/193 بشأن المظاهرات على الطرق العامة لمواءمتهما مع القانون الدولي والمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.
- 17- ويؤكد هذه الإرادة، بالفعل، بيان الحكومة رقم 041 المؤرخ 7 أيار/مايو 2021 الذي يُجيز المسيرات والمظاهرات على الطرق العامة.

18- واستجابة لهذه التوصية، فإن أحكام الأمر رقم PT/2023/008 المؤرخ 1 آب/أغسطس 2023 بشأن حالة الطوارئ؛ والأمر PT/2023/009 المؤرخ 1 آب/أغسطس 2023 بشأن التجمعات؛ قد أُلغيت بموجب الأمر رقم PT/2023/010 المؤرخ 1 آب/أغسطس 2023 بشأن التجمعات العامة والأمر رقم PT/2023/011 المؤرخ 1 آب/أغسطس 2023 بشأن المظاهرات على الطرق العامة.

تعزيز تنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى توطيد الديمقراطية وسيادة القانون من أجل ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وفقاً للمادتين 19 و25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (التوصية 34)

19- وضعت الدولة الطرف عدداً من السياسات واتخذت تدابير لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون من أجل ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأنشئ، في هذا الصدد، إطار وطني للتشاور مع الأحزاب السياسية بموجب المرسوم رقم PT/PMT/MATDBG/2023/0446 المؤرخ 20 آذار/مارس 2023. وأنشأت الحكومة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (كانون الأول/ديسمبر 2020)، والمكتب الدائم للانتخابات، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (تشرين الثاني/نوفمبر 2018) واللجنة الوطنية الجديدة المكلفة بتنظيم الاستفتاءات الدستورية (2023) من أجل تيسير العودة إلى النظام الدستوري.

20- وعلى هذا الأساس، نُظِم المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2022 في نجامينا حيث اعتمدت توصيات تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ونُظمت اجتماعات تمهيدية في المحافظات للاستفسار عن شواغل السكان في مجال حقوق الإنسان، تمهيداً لذلك المنتدى. واستخدمت توصيات المنتدى كمنطلق للمناقشة في الحوار الوطني الشامل.

21- وتجدر الإشارة إلى أن الجهود قد بُذلت لتنظيم الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل 2021. ولم يتسنى إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية التي كانت مُقررة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وأذار/مارس 2022 بسبب توقف العملية بعد وفاة رئيس الجمهورية في 20 نيسان/أبريل 2021.

مواصلة بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب (التوصيات 53 و54 و55 و56)

22- اعتمدت أحكام تشريعية على الصعيد الوطني، ومنها القانون رقم PR/2020/03 المؤرخ 20 أيار/مايو 2020 بشأن قمع الأعمال الإرهابية في جمهورية تشاد. وقد أنشأت الحكومة مجموعات قضائية لتحقيق مزيد من الفعالية.

23- وعلى الصعيد الإقليمي، نشرت الحكومة قوات في مالي كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتدخلت كجزء من القوة المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب في إطار لجنة حوض بحيرة تشاد، فضلاً عن تدخلاتها في الكاميرون ونيجيريا في سياق محاربة جماعة بوكو حرام.

24- وفي وسط أفريقيا، تركز فرقة العمل المعنية بغسل الأموال في وسط أفريقيا، وهي جهاز من أجهزة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، على ضعف المنظمات التي لا تستهدف الربح وتمويل الإرهاب.

التدابير المتخذة لتحسين الظروف المعيشية للسجناء، ولا سيما النساء (التوصيتان 73 و74)

25- لم تدخر الحكومة جهداً لتحقيق مواءمة السجون بُغية تحسين الظروف المعيشية للسجناء، ولا سيما النساء. وقد كان مركز احتجاج كليسوم (نجامينا)، الذي بني وفقاً للمعايير الدولية، جاهزاً للعمل في عام 2020. وجُددت سجون بول ومسكوري وبوكورو وابشة وماو ولاي والسرح. وتساهم جميع تلك الهياكل في تحسين ظروف الاحتجاز. وفيما يتعلق بنقل المحتجزين، اقتُنيت شاحنتان صغيرتان حديثتان وحافلة لنقل الأطفال المخالفين للقانون.

26- وفي سياق إعادة الإدماج الاجتماعي، شُرع في عدة دورات تدريبية للسجناء عموماً. وهي تشمل النجارة ودروس محو الأمية والحرف اليدوية والخياطة. وانصبَّ التركيز بوجه خاص على تدريب النساء على تجهيز المنتجات المحلية، ولا سيما في كمرا ومندو.

إنشاء آليات مكلفة بمراقبة تنفيذ إجراءات الاعتقال والاحتجاز. ضمان استعانة جميع المحتجزين بمحام من اختيارهم (التوصيتان 83 و97)

27- اتخذت حكومة تشاد تدابير تشريعية وإدارية لحماية الأفراد من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، إدراكاً منها لالتزاماتها الدولية. وهكذا، أصدرت الحكومة القانون رقم PR/2019/021 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 بشأن المساعدة القانونية والمعونة القضائية، من أجل تعزيز حقوق الدفاع. وعلى المستوى الإداري، وضعت تشاد برنامج Biosys الحاسوبي في عام 2020 في السجون لمراقبة تطبيق إجراءات الاعتقال والاحتجاز. ولذلك تلقى 225 من مديري السجون ومراقبيها تدريباً على إدارة البرنامج المذكور.

28- وقد وجه وزير العدل وحقوق الإنسان عدة منكرات تميمية إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة، حدد آخرها في عام 2023 إمكانية تطبيق إجراءات الاعتقال وضماناتها.

تعزيز تنمية القطاع الريفي والأمن الغذائي والتغذوي (التوصيتان 117 و118)

29- دعمت الحكومة أسعار الجرارات وغيرها من المدخلات الزراعية للمزارعين بغية تعزيز تنمية القطاع الريفي والأمن الغذائي والتغذوي. وقد زادت من المساحات المستصلحة بالمقارنة مع إجمالي المساحة القابلة للري بسهولة (48 000 هكتار في عام 2016 إلى 4 665 953 هكتار في عام 2020) ونفذت مشروع الدعم الإقليمي لمبادرة ري الساحل. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد أطنان الإنتاج الزراعي من 3 000 000 في عام 2016 إلى 6 365 064 في عام 2020. وقامت أيضاً ببناء سدود صغيرة للزراعة وتربية الماشية. وارتفع عددها من 27 في عام 2018 إلى 127 في عام 2019. وارتفع عدد المحطات الرعوية من 49 في عام 2018 إلى 52 في عام 2019 وزاد عدد الآبار الرعوية من 4 314 في عام 2018 إلى 4 341 في عام 2019، وكذلك الشأن بالنسبة لمحطات التطعيم.

30- وقد اتخذت حكومة تشاد خطوة هامة نحو تحسين القطاع الريفي والأمن الغذائي من خلال الوكالة الوطنية للمساعدة الإنمائية الريفية، وهي مؤسسة متخصصة أنشئت من خلال دمج ثلاث مؤسسات، وهي الوكالة الوطنية لدعم التنمية الريفية وشركة تنمية الأراضي المنخفضة المستصلحة لبحيرة تشاد والبرنامج الوطني للأمن الغذائي بموجب القانون رقم PR/2016/035 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، المعدل بموجب القانون رقم PR/2020/004 المؤرخ 26 أيار/مايو 2020. وقامت تلك المؤسسة بتدريب مجموعات المنتجين الزراعيين وتزويدهم بوسائل الإنتاج من أجل زيادة الإنتاج، من خلال برنامجها لدعم الأمن الغذائي والتغذوي. وتتوفر حكومة تشاد على خطة وطنية للاستثمار في القطاع الريفي. وبلغت التكلفة الإجمالية للخطة الوطنية للاستثمار في القطاع الريفي للفترة 2016-2022 ما قدره 2 431 744 بليون فرنك أفريقي. وتتركز احتياجات التمويل أساساً في برنامج الهياكل الأساسية والمعدات (الاستثمارات الهيكلية الكبرى) ولكن أيضاً في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

31- وقد وضعت خطة استراتيجية قطرية للفترة 2019-2023 ويجري توسيع نطاقها، بدعم من برنامج الأغذية العالمي. وتأخذ الخطة في الاعتبار القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحمايتها والمسؤولية تجاه السكان المتأثرين.

اتخاذ إجراءات تشريعية لضمان وصول أكثر إنصافاً إلى الصحة الجنسية والإنجابية من أجل تحقيق التنمية والمساواة (التوصية 129)

- 32- اعتمدت الحكومة القانون رقم PR/2019/035 الذي ينص على إنشاء التغطية الصحية الشاملة في تشاد، والذي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بتكلفة أقل، من أجل ضمان وصول أكثر إنصافاً ومساواة إلى الصحة الجنسية والإنجابية. ويكمل ذلك القانون إطاراً قانونياً قائماً، وهو القانون رقم PR/2006/06 بشأن تعزيز الصحة الإنجابية ومرسومه التنفيذي رقم PR/2020/2121.
- 33- وقامت الوزارة المكلفة بالصحة العامة يوم 24 نيسان/أبريل 2019 بتنظيم يوم إعلامي لفائدة النواب بشأن التغطية الصحية الشاملة وتوفيرها، تمهيداً لاعتماد قانون التغطية الصحية الشاملة.

مواصلة التدابير الرامية إلى حظر العقوبة البدنية للأطفال في جميع الظروف (التوصية 187)

- 34- تشير الحكومة إلى أن العقوبة البدنية محظورة في جميع المدارس الابتدائية التقليدية. ولذلك تعاقب المادة 307 من قانون العقوبات أي اعتداء على السلامة البدنية بالسجن لمدة تتراوح بين 5 سنوات و30 سنة، حسب الظروف. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُظمت عدة حلقات عمل تدريبية لمعلمي القرآن بشأن حظر العقوبة البدنية للأطفال.

باء - التوصيات الجاري تنفيذها

اعتماد قانون الأحوال الشخصية والأسرة (التوصيات 28 و110 و111 و112 و113 و114 و115)

- 35- أوصى المشاركون في الحوار الوطني الشامل والسيادي، الذي عُقد في الفترة من 20 آب/أغسطس إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بمراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية والأسرة من أجل تحسين حماية وتعزيز حقوق الأشخاص والأسرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ رئيس وزراء المرحلة الانتقالية لجنة لمراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية والأسرة، بموجب الأمر رقم 7124 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2023. وتتكون اللجنة من جميع أطراف البلد. وستقدم تعليقاتها في الموعد المطلوب للخطوة التالية.

اعتماد قانون حماية الطفل (التوصية 114)

- 36- وضعت الحكومة مشروع قانون متعلق بقانون الطفل، كجزء من سياستها في مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وقد اضطلع بمراجعة مشروع القانون خلال حلقة عمل نُظمت لهذا الغرض يومي 14 و15 حزيران/يونيه 2023، بالتنسيق من وزارة الشؤون الجنسانية والتضامن الوطني.

صياغة واعتماد قانون يحمي المدافعين عن حقوق الإنسان من الاعتقال التعسفي والترهيب ودعم عملهم، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (التوصية 85)

- 37- أعدت الحكومة مشروع قانون بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان سيُعرض على التصديق الفني وسيبرمج لكي يُعتمد وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، إدراكاً منها لأهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الاعتقال التعسفي والترهيب.

مواصلة تنفيذ السياسات الملائمة حتى تصبح تشاد بلداً ناشئاً بحلول عام 2030 (التوصية 30)

- 38- طوّرت الحكومة "رؤية 2030، تشاد التي نريدها" وأولى خطتها الوطنية للتنمية للفترة 2017-2021، في إطار استمرارية تنفيذ السياسات الملائمة حتى تصبح تشاد دولة ناشئة بحلول عام 2030.
- 39- وقد أنشئت في وزارة التخطيط مديرتان فئيتان مسؤولتان عن مراقبة وتقييم خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021 وأهداف التنمية المستدامة، من أجل التنفيذ الفعال لتلك السياسة.

مواصلة تعزيز البرامج الاجتماعية بغية تحسين رفاه السكان، ولا سيما الفئات الأشد عوزاً، من خلال المساعدة والتعاون الدوليين اللذين يحتاجهما البلد (التوصية 116)

40- اتخذت الحكومة عدة تدابير، مثل مشاريع شبكات الأمان الاجتماعي، التي تساعد الأسر المعيشية المعوزة من خلال التحويلات النقدية، بغية تعزيز برامج الأمان الاجتماعي الرامية إلى تحسين رفاه السكان، ولا سيما أشدهم عوزاً. وقد استُعيض عن ذلك المشروع الآن بمشروع لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في محافظات لوقون الشرقي ومنطقة البحيرة ووداي وشاري الوسطى وماندول، يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف ولكن مع توسيع نطاقها لتشمل مناطق استقبال اللاجئين.

41- وتتخذ الحماية الاجتماعية في الاعتبار، نظراً لطابعها الشامل، في الوثائق المتعلقة بالسياسة القطاعية في مختلف المجالات، وأهمها التعليم والصحة والتغذية والعمل والضمان الاجتماعي. وقد وضعت حكومة تشاد أدوات استراتيجية تتناول موضوعات خاصة بالحماية الاجتماعية واردة في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2016-2020. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- السياسة الجنسانية الوطنية؛
- قانون الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ (المرسوم التطبيقي لعام 2019)؛
- الخطة الاستراتيجية للشيخوخة للفترة (2017-2021).

42- وتنفذ الحكومة سياسات الحماية الاجتماعية من خلال الإدارات الوزارية والهيكل المستقلة التي تشرف عليها مختلف الوزارات. ومن بين مهام بعض الوزارات السعي لتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية في مجالات محددة. وتشمل المواضيع الرئيسية المدرجة في مهام الإدارات الوزارية الضمان الاجتماعي، والقروض الصغيرة، والمهن الصغرى وتنمية المهارات، ومكافحة سوء تغذية الأطفال، والأمن الغذائي، والصحة الإنجابية، والحصول على المياه والإصحاح، وحقوق الأشخاص الضعفاء، والسكن.

43- وتوجد في تشاد هيكل مستقل مسؤولة عن قضايا الحماية الاجتماعية، فيما يلي أهمها، مع ذكر ما قام به من أعمال:

- الصندوق الوطني للمتقاعدين في تشاد؛ (صرف المعاشات التقاعدية للمتقاعدين المدنيين والعسكريين)؛
- المكتب الوطني للنهوض بالعمالة: تدريب 200 شخص من ذوي الإعاقة ومنح 127 مليون قرض؛
- المكتب الوطني لدعم الشباب والرياضة، وهو يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي؛
- المكتب الوطني للأمن الغذائي، توزيع 1 000 طن من الحبوب على المنكوبين والمعوزين خلال الفترة 2022-2023.

44- وتسعى الحكومة إلى تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية بدعم من الشركاء التقنيين والماليين المتعددي الأطراف مثل البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والشركاء الثنائيين مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وجمعية المساعدة السويسرية، وغيرها.

45- ويدعم بعض هؤلاء الشركاء الحكومة من خلال الدعم التقني والمالي (المنح وقروض المشاريع)، في مجالات محددة مثل حماية الطفل، وصحة الأم والطفل، والتعليم، ورعاية المتعاشين مع فيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ورعاية اللاجئين والمشردين، ولا سيما من خلال إعداد مؤشرات لرصد الأحوال المعيشية للسكان.

46- ويتدخل آخرون مباشرة لدى الفئات المعوزة من خلال إجراءات موجهة مثل توزيع المؤن الغذائية؛ والتحويلات النقدية؛ وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والإصحاح)؛ ودعم المنظمات المجتمعية الرامية إلى الارتقاء بالفئات الضعيفة (النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمتعاشون مع فيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحة الفقر. (القانون رقم PR/2020/04 المتعلق بإنشاء صندوق التضامن الوطني).

47- ومن المساهمين الرئيسيين في تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى حماية الفئات الضعيفة أيضاً المنظمات غير الحكومية الدولية (المنظمة الدولية للرؤية العالمية، ومنظمة أطباء بلا حدود في هولندا، ومنظمة أطباء بلا حدود في سويسرا، ومنظمة أطباء بلا حدود في فرنسا، ومنظمة العمل لمكافحة الجوع، ومنظمة أوكسفام، وغيرها) والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والمنظمات الإنسانية والإنمائية. ويتمثل أسلوب العمل الرئيسي لهؤلاء الشركاء في التدخل المباشر لدى المستفيدين على النحو المبين أعلاه.

تعزيز تنمية القطاع الريفي والأمن الغذائي والتغذوي (التوصيتان 117 و 118)

48- دعمت الحكومة أسعار الجرارات وغيرها من المدخلات الزراعية للمزارعين بغية تعزيز تنمية القطاع الريفي والأمن الغذائي والتغذوي. وقد زادت من المساحات المُستصلحة بالمقارنة مع إجمالي المساحة القابلة للري بسهولة (48 000 هكتار في عام 2016 إلى 4 665 953 هكتار في عام 2020) ونفذت مشروع الدعم الإقليمي لمبادرة ري الساحل. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد أطنان الإنتاج الزراعي من 3 000 000 في عام 2016 إلى 6 365 064 في عام 2020. وقامت أيضاً ببناء سدود صغيرة للزراعة وتربية الماشية. وارتفع عددها من 27 في عام 2018 إلى 127 في عام 2019. وارتفع عدد المحطات الرعوية من 49 في عام 2018 إلى 52 في عام 2019 وزاد عدد الآبار الرعوية من 4 314 في عام 2018 إلى 4 341 في عام 2019، وكذلك الشأن بالنسبة لمحطات التطعيم.

49- وقد اتخذت حكومة تشاد خطوة هامة نحو تحسين القطاع الريفي والأمن الغذائي من خلال الوكالة الوطنية للمساعدة الإنمائية الريفية، وهي مؤسسة متخصصة أنشئت من خلال دمج ثلاث مؤسسات، وهي الوكالة الوطنية لدعم التنمية الريفية وشركة تنمية الأراضي المنخفضة المستصلحة لبحيرة تشاد والبرنامج الوطني للأمن الغذائي بموجب القانون رقم PR/2016/035 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، المعدل بموجب القانون رقم PR/2020/004 المؤرخ 26 أيار/مايو 2020. وقامت تلك المؤسسة بتدريب مجموعات المنتجين الزراعيين وتزويدهم بوسائل الإنتاج من أجل زيادة الإنتاج، من خلال برنامجها لدعم الأمن الغذائي والتغذوي. وتتوفر حكومة تشاد على خطة وطنية للاستثمار في القطاع الريفي. وبلغت التكلفة الإجمالية للخطة الوطنية للاستثمار في القطاع الريفي للفترة 2016-2022 ما قدره 2 431 744 بليون فرنك أفريقي. وتتركز احتياجات التمويل أساساً في برنامج الهياكل الأساسية والمعدات (الاستثمارات الهيكلية الكبرى) ولكن أيضاً في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

50- وقد وُضعت خطة استراتيجية فُطرية للفترة 2019-2023 ويجري توسيع نطاقها، بدعم من برنامج الأغذية العالمي. وتأخذ تلك الخطة في الاعتبار القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحمايتها والمسؤولية تجاه السكان المتأثرين.

مواصلة بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي (التوصيات 119 و120 و121 و122 و123)

51- تساند حكومة تشاد وشريكها البنك الدولي، من خلال مشروع مساندة اللاجئين والمجتمعات المضيفة، حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الخدمات الأساسية وسبل العيش وشبكات الأمان الاجتماعي، سعياً لمكافحة الفقر وعدم المساواة والإقصاء. (2019).

52- ونفذت حكومة تشاد، خلال الفترة المالية 2022، برنامجاً للتحويلات النقدية في نجامينا كجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بدعم تقني ومالي من برنامج الحماية الاجتماعية التكميلي في منطقة الساحل. واستُخدم تمويل برنامج الحماية الاجتماعية التكميلي في منطقة الساحل لتوفير تحويلات نقدية طارئة إلى 22 000 أسرة ضعيفة، وُزعت عبر الدفع الإلكتروني من خلال الهواتف المحمولة. ووفرت حكومة تشاد الدعم التقني والمالي لاستجابة تكميلية جديدة تتعلق بما مجموعه 14 000 لاجئ كامبيروني جديد بالإضافة إلى 9 000 أسرة في مجتمعاتهم المضيفة، في نجامينا ونواحيها.

53- وتنص خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021 على أن نسبة 42 في المائة من التكلفة الإجمالية للمحور 4، أي 2 327 400 000 فرنك أفريقي، تتعلق بسياسة الحماية الاجتماعية. وهذا يدل على ما توليه الحكومة من أهمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

54- وقد قامت حكومة تشاد في عام 2019، في إطار جهودها المتواصلة الرامية إلى تحسين فرص حصول الجميع على المياه الصالحة للشرب، ببناء 15 987 مضخة يدوية و703 من أنظمة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب، مما أدى إلى زيادة معدل الحصول على المياه الصالحة للشرب من 65 في المائة في عام 2018 إلى 66,50 في المائة في عام 2019.

55- وتلقت الحكومة تمويلاً إضافياً قدره 5 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أكثر من 7,6 مليون يورو) لتنفيذ مشروع الإمداد بالمياه الصالحة للشرب والإصحاح في البيئات شبه الحضرية والريفية. ويوفّر التمويل من قبل مرفق البيئة العالمي من خلال وكالته التنفيذية، بنك التنمية الأفريقي. وقد وُقعت اتفاقية التمويل في 20 كانون الثاني/يناير 2023 بين ممثل بنك التنمية الأفريقي في تشاد والوزير التشادي للاستشراف الاقتصادي والشركاء الدوليين. وستمكن الأموال التي خصصها مرفق البيئة العالمي من بناء عدة مرافق للمياه الصالحة للشرب وللإصحاح في تشاد. ويتعلق الأمر بما مجموعه 48 محطة صغيرة للإمداد بالمياه الصالحة للشرب تعمل جزئياً بالطاقة الشمسية في المراكز شبه الحضرية وفي القرى الكبرى المُجمّعة.

56- ويقدر بنك التنمية الأفريقي أن أكثر من 2 مليون شخص، ومنهم 54 في المائة من النساء، سيستفيدون من مشروع الإمداد بالمياه الصالحة للشرب والإصحاح في البيئات شبه الحضرية والريفية، على المدى الطويل. وقد بلغ معدل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في تشاد بالكاد إلى 53 في المائة في عام 2021، وفقاً لتلك المؤسسة المالية. وتواصل حكومة تشاد بذل جهودها لتحقيق وصول الجميع وعلى قدم المساواة إلى المياه الصالحة للشرب والنظافة الصحية والإصحاح بحلول عام 2030.

إدارة النظام الصحي القائمة على الأداء والموجهة نحو تحقيق النتائج من أجل القضاء على شلل الأطفال وزيادة التغطية بالتطعيم (التوصية 126).

57- تلقى أكثر من 3,3 مليون طفل التطعيم ضد شلل الأطفال في تشاد (إحدى أكبر الحملات في أفريقيا) في حين أُعلن عن خلو أفريقيا من فيروس شلل الأطفال البري في آب/أغسطس 2020، وهو شكل آخر من أشكال شلل الأطفال لا يزال يصيب الأطفال: فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من سلالة الفيروس المستخدم في اللقاح. وهذا النوع من شلل الأطفال نادر الحدوث ولا يمكن أن يكون إلا في المناطق التي لا يوجد فيها عدد كافٍ من الأطفال المُطعّمين، مما يعني أن الطريقة الوحيدة لوقف انتشاره هي التطعيم.

58- وأجريت الحملة على مرحلتين استهدفتا تطعيم الأطفال في 91 مقاطعة تقع في 16 محافظة من محافظات تشاد البالغ عددها 23 محافظة. وقد جرت المرحلة الأولى في الفترة من 13 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والثانية في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتُظهر استجابة حكومة تشاد حتى الآن التزام الشركاء والبلدان في المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال بوقف الفيروس في أكثر المناطق صعوبة في سياق جائحة كوفيد-19.

الحصول على الرعاية الصحية وعلى خدمات الرعاية الطارئة (التوصية 127)

59- طبقت الحكومة مجانية خدمات الرعاية الطارئة في المرافق الصحية من أجل توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية للسكان، بما يشمل خدمات الرعاية الطارئة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أنشأت الحكومة جهاز تنسيق وطني للاستجابة الصحية مع فروعها الإقليمية التي تنشر يومياً عدد الأشخاص المصابين والمتوفين والمتعافين. وقد سجل بتاريخ 29 آذار/مارس 2021 ما مجموعه 4 510 مريضاً، شفي منهم 4 110 مريضاً، مع تسجيل 164 حالة وفاة و236 مريضاً قيد العلاج. وتم توظيف 530 طبيباً و2 068 مُسعفاً في عام 2019. ووضعت الحكومة خطة استراتيجية وطنية لتنفيذ التغطية الصحية الشاملة في تشاد.

60- وقد وضعت حكومة تشاد السياسة الوطنية للصحة. وتحدد تلك السياسة التوجهات الاستراتيجية القائمة على الركائز الست للنظام الصحي وهي تتماشى مع رؤية تشاد لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون تطوير أي برنامج صحي، دون أي استثناء، مستوحى من تلك السياسة ومنهجياً فيها. وستتخذ السياسة الوطنية للصحة من خلال خطط التنمية الصحية الوطنية والإقليمية، ومن شأنها أن تمكن من توفر تشاد، بحلول عام 2030، على نظام صحي فعال ومرن يسمح بالاستجابة على النحو الأمثل لجميع الاحتياجات الصحية للسكان الذين يعيشون في الإقليم، ولا سيما أقرهم وأضعفهم.

مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز صحة الأم وتعليم الفتاة (التوصية 128)

61- أنشأت الحكومة مديرية للنهوض بالفتيات وتعليمهن تابعة للوزارة المكلفة بالتعليم الوطني. ويضاف إلى ذلك تنفيذ المشاريع الفرعية "المساواة في وصول المراهقات والفتيات الصغيرات إلى الخدمات الصحية وإلى إعمال حقوقهن الإنجابية" و"تعليم الفتيات واستبقائهن في نظام التعليم" من خلال مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل. وينفذ هذان المشروعان الفرعيان لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية فضلاً عن تعليم الفتيات واستبقائهن في المدارس.

62- وقد حُققت عدة نتائج فيما يتعلق بالمشروع الفرعي "المساواة في وصول المراهقات والفتيات إلى الخدمات الصحية وإلى إعمال حقوقهن الإنجابية"، وهي:

- تدريب 360 مهنياً صحياً في مجال الصحة الإنجابية بما يتناسب مع احتياجات وحقوق المراهقين والمراهقات والفتيات والشابات اللاتي هن في سن الإنجاب؛
- إنشاء 360 مجالاً مجتمعياً آمناً من قبل المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن أنشطة المشاريع الفرعية المتعلقة بالصحة الإنجابية؛
- توظيف 360 مرشداً لتنشيط المساحات الآمنة وتأطير المشاركين. وقد تلقى هؤلاء المرشدون تدريباً على الوحدات التي سُنِّدُرس وهي المهارات الحياتية، والصحة الإنجابية، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك؛
- تدريب 360 من القائمين بالتنوع بين الأقران في مجال التدخل لإذكاء الوعي في صفوف أفراد مختلف المجتمعات بشأن مواضيع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل واللجوء إلى خدمات الصحة الإنجابية؛

- استهداف 27 906 فتاة ومراهقة بحملات التوعية في مراكز الآداب والتشبيط الثقافي في ماو وأم-تيمان وبول بشأن المواضيع التالية: تعليم الفتيات، وزواج الأطفال، وتمكين المرأة، والحمل المبكر، والعائد الديمغرافي؛
- تحديد 120 شبكة محلية والتكفل بها من قبل مشروع حملات التوعية بشأن تعليم الفتيات، وزواج الأطفال، وتمكين المرأة، والحمل المبكر، والعائد الديمغرافي. وقد حققت كل هذه النتائج من عام 2018 إلى عام 2020.

- 63- وقامت حكومة تشاد بمراجعة سياستها الصحية من أجل تكييفها مع السياقات الجديدة التي تقتضيها رؤية تشاد لعام 2030، وتفعيل أهداف التنمية المستدامة، وضمان التغطية الصحية الشاملة.
- 64- وأعدت أيضاً عدة وثائق أخرى متعلقة بالسياسة الوطنية، ومنها استراتيجية الصحة المجتمعية. وأصبحت بعض الدوائر التقنية التابعة لوزارة الصحة العامة مديريات فنية، وعُززت برامج عدة، منها البرامج المتعلقة بالأمراض السارية وغير السارية (ولا سيما السل وفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا، وغيرها)، والصحة الإنجابية وأمراض المناطق المدارية المهملة. وقد وضعت وزارة الصحة العامة الجبل الرابع من الخطة الوطنية للتنمية الصحية من أجل تفعيل السياسة الوطنية للصحة للفترة 2016-2030.
- 65- وفيما يتعلق بمسألة تعليم الفتيات، يقوم شركاء مثل برنامج الأغذية العالمي، والمنظمة اليسوعية لخدمات اللاجئين، ومنظمة الإنسانية والإدماج، بالشراكة مع الحكومة من خلال ثلاث وزارات، بالمشاركة مشاركة كاملة في تنفيذ أنشطة البرنامج التي تعزز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وتلك الوزارات هي وزارة التعليم الوطني (تدريب المعلمين وأولياء التلاميذ والتعليم الأساسي غير النظامي)، ووزارة المرأة والنهوض بالطفولة المبكرة (مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس)، ووزارة التدريب المهني (التدريب المهني).
- 66- ويحتل تعليم الفتيات مكانة بارزة في سياسة الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التحاق الفتيات بالمدارس واستبقائهن فيها، من أجل زيادة معدلات إتمام الدراسة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

اتخاذ إجراءات تشريعية لضمان وصول أكثر إنصافاً إلى الصحة الجنسية والإنجابية من أجل تحقيق التنمية والمساواة (التوصية 129)

- 67- اعتمدت الحكومة القانون رقم PR/2019/035 الذي ينص على التغطية الصحية الشاملة في تشاد، والذي يهدف إلى تيسير الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بتكلفة أقل، من أجل ضمان وصول أكثر إنصافاً ومساواة إلى الصحة الجنسية والإنجابية. ويكمل هذا القانون إطاراً قانونياً كان قائماً، وهو القانون رقم PR/2006/06 بشأن تعزيز الصحة الإنجابية ومرسومه التنفيذي رقم PR/2020/2121.
- 68- وقامت الوزارة المكلفة بالصحة العامة يوم 24 نيسان/أبريل 2019 بتنظيم يوم إعلامي لفائدة النواب بشأن التغطية الصحية الشاملة وتوفيرها، تمهيداً لاعتماد قانون التغطية الصحية الشاملة.

مواصلة تحسين الوضع في مجال التعليم، ولا سيما فيما يتعلق بتعليم الفتيات (التوصية 130)

- 69- فيما يتعلق بمسألة تعليم الفتيات، يشارك شركاء مثل برنامج الأغذية العالمي، والمنظمة اليسوعية لخدمات اللاجئين، ومنظمة الإنسانية والإدماج بالشراكة مع الحكومة من خلال ثلاث وزارات، مشاركة كاملة في تنفيذ أنشطة البرنامج التي تعزز المساواة بين الجنسين في التعليم. وتلك الوزارات هي وزارة التعليم الوطني (تدريب المعلمين وأولياء التلاميذ، والتعليم الأساسي غير النظامي)، ووزارة النهوض بالمرأة والطفولة المبكرة (مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس)، ووزارة التدريب المهني (التدريب المهني).
- 70- ويحتل تعليم الفتيات مكانة بارزة في سياسة الحكومة، ولا سيما مسألة التحاق الفتيات بالمدارس واستبقائهن فيها، من أجل زيادة معدلات إتمام الدراسة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

مواصلة العمل لضمان تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية، ولا سيما في المناطق الريفية (التوصية 131)

71- نظّمت الدولة التشادية حملات لمحو الأمية خلال الفترة 2019-2020 وافتتحت 132 مركزاً لمحو الأمية لفائدة 155 210 فرداً منهم 104 816 من النساء، أي بنسبة 67 في المائة. وأقامت الدولة التشادية مشاريع في قطاع التعليم.

72- ووضعت أيضاً خطة لتدريب مديري المدارس وأعضاء رابطات أولياء التلاميذ ورابطة الأمهات المربيات مع الاتحاد الوطني لأولياء التلاميذ في تشاد. وقامت، بالإضافة إلى ذلك، بإعادة تأهيل وبناء البنية التحتية للمدارس ومراكز التعليم الأساسي غير النظامي، وتدريب 314 عضواً من أعضاء رابطات أولياء التلاميذ وأساتذة المدارس الوطنية للمعلمين في أربع محافظات؛ ووضعت رهن إشارة 2 000 معلم مجتمعي في المحافظات النموذجية الثلاثة 11 000 كتيب للتدريب الذاتي للمعلمين المجتمعيين في شكل رقمي. وقامت الحكومة بتعيين ونشر 1 436 مُدرّساً للعلوم في مختلف المدارس المتوسطة والثانوية، من خلال الوزارة المكلفة بالتعليم.

73- وتتوفر في التعليم الأساسي الأول (الابتدائي) 11 976 مدرسة بالنسبة للعام الدراسي 2021/2022، بالمقارنة مع 11 829 مدرسة خلال العام الماضي، أي بزيادة قدرها 1,2 في المائة. وتُعزى هذه الزيادة، من جهة، إلى تحسّن معدل التغطية، الذي ارتفع من 91 في المائة في العام الماضي إلى 94 في المائة، وإنشاء أو إعادة فتح 1 406 مدرسة، من جهة أخرى. وعلى الصعيد الوطني، ارتفع عدد طلاب المدارس الابتدائية بنسبة 4,2 في المائة بين عامي 2021 و2022، أي من 2 719 364 طالباً إلى 2 832 890 طالباً. وتشكل الفتيات 44,6 في المائة من مجموع عدد الطلاب. وهذه النسبة مماثلة تقريباً لنسبة 44,3 في المائة التي سجلت في العام السابق.

74- ويشير معدل القبول الإجمالي إلى المستوى العام للالتحاق بالتعليم الابتدائي وهو يعكس قدرة النظام على ضمان الوصول إلى الصف الأول من التعليم لمن بلغوا السن الرسمية للالتحاق بالمدرسة. وقد بلغ معدل القبول الإجمالي 119,0 في المائة بالمقارنة مع 115,8 في المائة في السنة المنصرمة، على المستوى الوطني. ويبلغ معدل الفتيات 110,4 في المائة ومعدل الفتيان 127,2 في المائة. ويعني المعدل الذي يزيد عن 100 في المائة، من الناحية النظرية، أن النظام قادر على استيعاب جميع الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات في القسم التحضيري الأول.

75- وتبيّن نسبة القيد الإجمالية مستوى الانخراط في مستوى معين من مستويات التعليم. وهو يتيح معلومات بشأن قدرة النظام التعليمي على استيعاب التلاميذ من فئة عمرية معينة. وتبلغ نسبة القيد الإجمالية 91,5 في المائة بالمقارنة مع 91,2 في المائة في العام السابق، على المستوى الوطني. وتبلغ النسبة 82,1 في المائة بالنسبة للفتيات و100,9 في المائة بالنسبة للفتيان.

76- وتنقسم دورة محو الأمية الأساسية إلى مستويين من التدريب: '1' المستوى الأولي لمحو الأمية؛ '2' مستوى التدريب التكميلي الأساسي. ويتعلق المستوى الأولي لمحو الأمية بتدريس وتعلم المواد الآلية (القراءة والكتابة والحساب)، أما التدريب التكميلي الأساسي فهو اكتساب للمزيد من المعارف الأساسية ويتعلق أساساً بمجالات المعرفة النفسية والاجتماعية والمهنية. ويكون التعلم باللغات الوطنية مع الانتقال إلى اللغات الرسمية. وقد أحصت حملة 2022/2021 ما مجموعه 2 756 مركزاً في مقابل 2 461 مركزاً في 2021/2020، أي بزيادة قدرها 12,0 في المائة. وبلغ عدد المتعلمين 120 358 طالباً، منهم 83 769 امرأة، أي 69,6 في المائة، في مقابل 110 772 طالباً في العام السابق، أي بزيادة قدرها 08,6 في المائة.

مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعليم والتصدي للتسرب من المدارس (التوصيات 133 و134 و135 و136 و137 و138)

77- بلغ معدل التسرب على المستوى الوطني 16,9 في المائة في مقابل 17,1 في المائة في العام السابق، أي بتحسّن قدره 0,2 في المائة.

معدلات النجاح والرسوب والتسرب حسب مستوى التعليم وحسب نوع الجنس (بالنسب المئوية)

المعدل	نوع الجنس	القسم التحضيري الأول	القسم التحضيري الثاني	القسم الابتدائي الأول	القسم الابتدائي الثاني	القسم المتوسط الأول	القسم المتوسط الثاني	المجموع
النجاح	الفتيان	68,1	70,6	71,1	69,3	73,9	62,8	69,5
	الفتيات	66,7	70,1	70,6	69,4	73,1	58,2	68,4
الرسوب	الفتيان	16,3	13,9	13,8	13,2	11,9	10,0	13,9
	الفتيات	16,0	14,4	14,1	14,1	12,9	10,6	14,4
التسرب	الفتيان	15,6	15,5	15,2	17,6	14,2	27,2	16,6
	الفتيات	17,3	15,5	15,2	16,5	14,0	31,2	17,2

المصدر: الحولية الإحصائية المدرسية للفترة 2021-2022

مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية الحق في التعليم، ولا سيما بالنسبة للأطفال الأصغر سناً (التوصيات 139 و140 و141)

78- لتيسير التحاق الأطفال والفئات الضعيفة بالتعليم، توجد نسبة 57,1 في المائة من المدارس في المناطق الحضرية ونسبة 42,9 في المائة في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بمحو الأمية، توجد نسبة 56,3 في المائة من المراكز في المناطق الريفية ونسبة 43,7 في المائة في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بموظفي التنشيط، قُدِّم الإشراف التربوي على المتعلمين من قبل 4,367 منشطاً من بينهم 1,563 امرأة، أي بنسبة 35,8 في المائة.

79- ويستقبل التعليم الأساسي غير النظامي الأطفال غير الملحقين بالمدارس والأطفال المنقطعين عن الدراسة الذين تتراوح أعمارهم بين 9 أعوام و14 عاماً. وهو ينقسم إلى أربعة مستويات: السنة الأولى والسنة الثانية والسنة الثالثة والسنة الرابعة. ويُمارس التعلم باللغات الرسمية وأيضاً بعدة لغات وطنية. وقد أُحصي خلال العام 2021-2022 ما مجموعه 290 مركزاً للتعليم الأساسي غير النظامي مقابل 224 مركزاً في العام السابق، أي بزيادة قدرها 29,5 في المائة. وتقع تلك المراكز في 14 محافظة من محافظات البلد البالغ عددها 23 محافظة. وحسب ما ينص عليه النظام الأساسي، فإن 50,7 في المائة من مراكز التعليم الأساسي غير النظامي هي مراكز مجتمعية، و14,1 في المائة منها عامة و35,2 في المائة منها تابعة للقطاع الخاص. ولوحظت زيادة في المراكز المجتمعية على حساب المراكز العامة وتلك التابعة للقطاع الخاص مقارنة بالعام السابق. ويوجد 160 مركزاً في المناطق الريفية و130 مركزاً في المناطق الحضرية.

تعزيز النهوض بأشد الفئات ضعفاً، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتهم (التوصية 33)

80- اعتمدت الدولة التشادية، من خلال الوزارة المكلفة بالمرأة ووزارة الشباب، السياسة الجنسانية الوطنية وخطة عملها الخمسية، وسياسة وطنية للشباب وخطة عملها الخمسية بغية النهوض بأشد الفئات ضعفاً مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتهم.

81- وعلى نفس المنوال، صدّقت الحكومة في 20 حزيران/يونيه 2019 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز ترسانتها القانونية المحلية، أي القانون رقم PR/2007/007 المؤرخ 9 أيار/مايو 2007 بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومرسومه التنفيذي رقم PR/MFPPE/2019/1521 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2019.

82- واعتمدت ثماني قرارات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الحوار الوطني الشامل والسيادي، شُرع في تنفيذ بعضها:

- إنشاء مركز للتدريب وتصنيع الدراجات الثلاثية العجلات، في 9 كانون الثاني/يناير 2023؛
- إنشاء وكالة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القانون رقم 19 حزيران/يونيه 2023؛
- إنشاء مركز لترجمة النصوص إلى طريقة برايل لفائدة ضعاف البصر؛
- الشروع في إصدار بطاقة الإعاقة الوطنية في 9 أيار/مايو 2023؛
- إنشاء خدمة ترجمة إلى لغة الإشارة على مستوى وسائل الإعلام.

مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تمكين المرأة من خلال مبادرات مختلفة، ولا سيما برامج التوعية (التوصيتان 143 و 144)

83- وضعت الحكومة ونفذت مشروعاً فرعياً بعنوان "تعزيز التمكين الاقتصادي للمراهقات والفتيات والنساء من أجل الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحقيق الإنصاف والمساواة". وقد نُفذت إجراءات عديدة من هذا المشروع، وهي:

- ترويض 1 119 مستفيداً من الفتيات والنساء بالمعارف في مجال التكنولوجيات الملائمة للزراعة وتربية الماشية وزراعة الأشجار لتمكينهن من الاضطلاع بأنشطة زراعية ورعية في محافظات منطقة البحيرة وكانم وسلامات وحجر لميس؛
- تعزيز قدرات 825 مستفيدة من النساء المشتغلات بالأنشطة المدرة للدخل حصراً في مجال التكنولوجيات الملائمة من أجل تمكينهن من تجهيز المنتجات وحفظها وبيعها في محافظات منطقة البحيرة وكانم وحجر لميس؛
- شرعت 112 امرأة من بين المستفيدات من أصول الإنتاج الزراعي في تعلم قيادة الجرارات وآلات الحراثة التي أتاحت لهن في مناطق البحيرة وكانم وحجر لميس، وتشغيلها وصيانتها وما إلى ذلك؛
- تلقت 57 مراهقة من سلامات تدريباً على تركيب الهوائيات والألواح الشمسية والتجهيزات الكهربائية. واليوم، بوسع الشابات المذكورات تركيب الألواح الشمسية والتجهيزات الكهربائية وإصلاحها، خلافاً للاعتقادات السائدة بأن تلك المجالات الوظيفية هي حكر على الرجال فقط.
- نُظمت أربع حملات للتوعية والدعوة لفائدة السلطات التقليدية والمجتمعات بشأن أهمية تمكين المرأة والدعوة إلى حصول النساء المنتميات إلى مجموعات، اللاتي أثبتن قدرتهن على الاضطلاع بأنشطتهن، على المزيد من الأراضي؛
- اضطلع الشركاء في التنفيذ من المنظمات غير الحكومية بتنظيم ثماني حملات توعية في محافظات حجر لميس وكانم وسلامات بشأن أهمية تمكين المرأة؛
- استفادت 181 مجموعة نسائية نشطة تضم 4 050 عضوة من أدوات الإنتاج الزراعي الحديثة من أجل تمكينهن من تحسين الطاقة الإنتاجية. وتتكون تلك الأدوات من ثماني جرارات، وستة عشر مضخة ذات محرك، واثني عشر عربة ذات عجلتين، وعشر آلات تقشير، وثمانية محاريث ذات 18 قرصاً، وثمانية آلات حراثة وثلاث حصادات دراسات؛
- تضطلع 750 امرأة بأنشطة مدرة للدخل موزعة في منطقة المشروع.

84- وأنشئ أيضاً مشروع "العمل من أجل الريادة النسائية في المؤسسات المجتمعية في مقاطعتي بوركو وتيببستي".

85- وفيما يتعلق بالتعليم، ساعدت وزارة التربية الوطنية والتثنية المدنية على دعم الفتيات المعوزات من أجل استبقائهن على المدى الطويل في نظام التعليم في المناطق النموذجية الأربع (منطقة البحيرة وكانم وحجر لميس وسلامات)، من خلال المديرية صاحبة مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، وهي مديرية تطوير تعليم الفتيات والنهوض بالشؤون الجنسانية، وبتمويل من البنك الدولي. وحقق مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، الذي اختتم في عام 2020، نجاحاً باهراً ونتائج مهمة. وقد سُجّلت نتائج إيجابية أخرى:

- تكفل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل بجميع الرسوم الدراسية لـ 10 000 فتاة من المحافظات الأربع التي تدخل فيها المشروع، وهي محافظات منطقة البحيرة وكانم وحجر لميس وسلامات؛
- تلقت 10 000 فتاة من الأسر المعوزة مساعدة من خلال حصص الإعاشة الجافة في الأسر المضيفة؛
- توزيع الحقائب المدرسية ومستلزمات النظافة؛
- توزيع الزي الرسمي على 30 000 فتاة من الفتيات المعوزات؛
- إنشاء ما مجموعه 24 مركزاً (مدارس داخلية) لاستقبال الفتيات في المناطق المذكورة لصالح 600 فتاة ضعيفة؛
- تحسين 54 من المراحيض المدرسية بما يتماشى مع احتياجات النظافة الصحية للفتيات؛
- تقديم جوائز التميز لأفضل الفتيات في مجال العلوم: 200 طالبة كل عام.

86- وقد أدت النتائج الإيجابية المحققة بالنسبة للفتيات إلى الشروع في المرحلة الثانية. ويهّم مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل اثنتي عشرة محافظة في المجموع: منطقة البحيرة، حجر لميس، كانم، سلامات، البطحاء، وادي فيرا، بوركو، مايو كيبب الشرقية، مايو كيبب الغربية، تانجيلي، شاربي باقلمي إنبيدي الشرقية، وقد أُطلق في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في بالا في مايو كيبب الغربية من قبل رئيس الجمهورية الراحل، المارشال إدريس ديبي إتنو لمدة أربع سنوات (2020-2024).

87- وقامت وزارة الشؤون الجنسانية والتضامن الوطني بوضع برنامج وطني لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً؛ وتضخ الدولة فيه مليارين كل عام. وتلقت الحكومة دعماً مخصصاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل هذا البرنامج (16 أيلول/سبتمبر 2021).

88- ويكافئ مشروع لوزارة الشؤون الجنسانية والتضامن الوطني يسمى "زهو المرا" (موهبة المرأة) كل عام المشاريع المبتكرة للفتيات والنساء، بمن فيهن ذوات الإعاقة.

89- وقد تلقت عدة منظمات نسائية في 21 محافظة دعماً مادياً ومالياً. ومن تلك المنظمات على سبيل المثال: مجموعة المنظمات النسائية لتجهيز المنتجات المحلية في محافظة منطقة البحيرة، وتنسيقية المنظمات النسائية لتنمية محافظة ماندول، وتنسيقية المنظمات النسائية لتنمية محافظة كانم.

تحسين تقديم خدمات تنظيم الأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان حصول المراهقات عليها، بغض النظر عن وضعهن العائلي ودون الحاجة إلى موافقة طرف ثالث (التوصية 145)

90- اعتمدت تشاد، في 15 نيسان/أبريل 2002، القانون رقم PR/2002/06 بشأن تعزيز الصحة الإنجابية ومرسومه التنفيذي رقم PR/2020/2121 من أجل تحسين تقديم خدمات تنظيم الأسرة وضمان وصول المراهقات إليها دون موافقة من أي طرف ثالث. ولتعويض النقص الحاصل في العاملين في المجال الصحي، عيّنت الحكومة 100 ممرضاً وممرضة و30 مولدة متعاقدة في الشريط الساحلي و530 مُمارساً عاماً و2 068 مُسعفاً خلال عامي 2019 و2020.

91- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع دعم قطاع الصحة في تشاد؛ توظيف الموليدات والمولدين والتعاقد معهم؛ اضطلاع الهياكل المتخصصة بحملة للتوعية (الجمعية التشادية لرعاية الأسرة، جمعية التسويق الاجتماعي في تشاد، رابطة النساء الحقوقيات في تشاد، خلية الجمعيات النسائية للاتصال والإعلام، مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل-تشاد، وزارة الصحة العامة والتضامن الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط التنموي والتعاون الدولي).

92- ولتكثيف حملات التوعية، أنشأت الحكومة إذاعة صوت المرأة داخل البيت الوطني للمرأة من أجل زيادة الوعي الوطني بالمساواة بين الجنسين والآثار الضارة للممارسات التقليدية السلبية؛ وقد اعتمدت تشاد، في 15 نيسان/أبريل 2002، القانون رقم PR/2002/06 بشأن تعزيز الصحة الإنجابية ومرسومه التنفيذي رقم PR/2020/2121 من أجل تحسين تقديم خدمات تنظيم الأسرة وضمان وصول المراهقات إليها دون موافقة من أي طرف ثالث. ولتعويض النقص الحاصل في العاملين في المجال الصحي، عيّنت الحكومة 100 ممرضاً وممرضة و30 مولدة متعاقدة في الشريط الساحلي و530 مُمارساً عاماً و2068 مُسعفاً خلال عامي 2019 و2020.

93- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع دعم القطاع الصحي في تشاد (PASST2)؛

- توظيف الموليدات والمولدين والتعاقد معهم؛ اضطلاع الهياكل المتخصصة بحملة للتوعية (الجمعية التشادية لرعاية الأسرة، جمعية التسويق الاجتماعي في تشاد، رابطة النساء الحقوقيات في تشاد، خلية الجمعيات النسائية للاتصال والإعلام، مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل - تشاد، وزارة الصحة العامة والتضامن الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط التنموي والتعاون الدولي).

94- وقد نظمت الحكومة ورش عمل تدريبية للجهات الفاعلة في المؤسسات العقابية في نجامينا وبول والسرغ خلال عامي 2020 و2021. وأصبحت الدوائر الجنائية دائمة في محاكم الاستئناف بموجب القانون رقم PR/2020/008 المؤرخ 9 حزيران/يونيه 2020، المُعدّل للقانون رقم PR/2013/011 المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2013، بشأن قانون التنظيم القضائي في تشاد. ويمكن ذلك من تنظيم جلسة جزائية في آذار/مارس 2020 في السرح، نُظر خلالها في 15 حالة اغتصاب بالحضور التلقائي لمحام لجميع الضحايا من المدعين بالحق المدني. وعلاوة على ذلك، تلقى 40 أخصائياً اجتماعياً من وزارة المرأة وحماية الطفولة المبكرة و45 من ضباط الشرطة القضائية تدريباً في مجال رعاية ضحايا العنف الجنساني.

مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني والتمييز (التوصية 151)

95- نُظّم منتدى وطني حول العنف الجنساني في كانون الأول/ديسمبر 2020 من أجل توفير إطار للحوار وتبادل الخبرات للمساهمة في تحسين جودة الوقاية من العنف الجنساني وكذلك توفير الاستجابة المناسبة للناجيات من العنف الجنساني (تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020). وقد استفاد 1 175 شخصاً من التوعية بشأن آليات الوقاية من العنف الجنساني ومكافحته في عام 2020، منهم 80 في المائة من النساء والشباب في المدارس والجامعات (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020).

حلول مناسبة وعملية لضمان مشاركة المرأة والفئات الضعيفة اجتماعياً في تنمية البلد (التوصية 166)

96- نفذت حكومة تشاد مشروع شبكة الأمان الاجتماعي، وهو برنامج لدعم التنمية المحلية والتمويل الشامل في تشاد في بعض محافظات البلد، وأنشأت مديريةية للائتمانات البالغة الصغر في وزارة المالية.

مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة أسباب تدني معدل التحاق الفتيات بالمدارس، مع إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الزواج المبكر والزواج القسري (التوصية 168)

97- اعتمدت حكومة تشاد عدة وثائق تستهدف حماية حقوق الأطفال، ولا سيما الفتيات. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- اعتماد استراتيجية مؤقتة لقضاء الأطفال في عام 2016؛
- اعتماد سياسة لقطاع العدالة في تشاد للفترة 2018-2027؛
- اعتماد خريطة طريق لمكافحة زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية للفترة 2019-2021؛
- تلقت 170 جهة فاعلة معنية بقضاء الأحداث تدريباً خلال الفترة من عام 2019 إلى آذار/مارس 2021، في إطار تعزيز القدرات.

اتخاذ تدابير لضمان إمكانية لجوء ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والعنف الجنساني والعنف ضد الفتيات والفتيان والمراهقين إلى العدالة، وضمان التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتلك الأفعال ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم (التوصية 173)

98- نصت الحكومة على أحكام المواد 318 و341 و350 و357 و359 و360 و361 و368 و369 من قانون العقوبات وفرضت العقوبات بموجبها بغية ضمان لجوء ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والعنف الجنساني والعنف ضد الفتيات والفتيان والمراهقين إلى العدالة، وضمان التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتلك الأفعال ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم؛ فعلى سبيل المثال، يعاقب على الاغتصاب بالسجن لمدة تتراوح بين 8 سنوات و30 سنة، حسب الظروف.

التعجيل بتنفيذ تدابير محددة لمكافحة زواج الفتيات المبكر وتيسير التحاق الفتيات بالتعليم، لا سيما في المناطق الريفية (التوصية 174)

99- اعتمدت الحكومة القانون رقم PR/2006/06 بشأن تعزيز الصحة الإنجابية ومرسومه التنفيذي رقم PR/2020/2121 بغية التعجيل بتنفيذ تدابير محددة لمكافحة زواج الفتيات المبكر وتيسير التحاق الفتيات بالتعليم، ولا سيما في المناطق الريفية. وقد وضعت الحكومة خريطة طريق لحظر زواج الأطفال ونفذت مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل ومشروع تعزيز جودة التعليم الأساسي.

تعزيز الجهود المبذولة للتحقيق في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج القسري والمعاقبة عليها (التوصية 175)

100- نفذت الحكومة مشروع تحسين الحماية القانونية للنساء والفتيات من جميع أشكال العنف الجنساني في قبرا وتانجيلي.

اتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد فوري لعمل الأطفال (التوصية 186)

101- أرسلت تشاد ثلاثة مفتشي عمل على مدى خمسة وأربعين يوماً إلى المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل التابع لمنظمة العمل الدولية في عام 2018. وقدمت أيضاً مشروع دعم مجتمع المهاجرين لتحسين فرص حصول اللاجئين على الرعاية الصحية، بمن فيهم الأطفال الذين تعرضوا لأسوأ أشكال عمل الأطفال.

جيم- التوصيات التي تنتظر التنفيذ

التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (التوصيات 5 و6 و7 و62 و64 و65 و67)

102- تواصل حكومة تشاد التصديق على الاتفاقيات التي لم تصبح طرفاً فيها بعد. وبعد إلغاء عقوبة الإعدام، تقرّر التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وقد سُرع في هذا الإجراء بتقديم مشروع قانون إلى مجلس الوزراء من أجل دراسته وإحالته إلى المجلس الوطني.

التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصية 8)

103- قبلت الحكومة التصديق على هذا البروتوكول وهي بصدد الشروع في إجراءات التصديق.

استكمال عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيات 11 و12 و13 و14 و15 و72)

104- قبلت الحكومة هذه التوصية وتتعهد بالتصديق عليها، بعد أن أدرجت بالفعل اتفاقية مناهضة التعذيب في قانون العقوبات الحالي.

التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التوصيات 8 و9 و10)

105- قبلت الحكومة التصديق على هذا البروتوكول وتعترم الشروع في الإجراء ذي الصلة.

التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (التوصية 19)

106- أدرجت الحكومة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قانون العقوبات الحالي (انظر الباب 2، المواد من 296 إلى 299) وتعمل على التصديق عليها.

التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (التوصيتان 17 و82)

107- قبلت الحكومة التصديق على هذه الاتفاقية وهي بصدد العمل من أجل التصديق عليها.

التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960 (التوصية 20)

108- قبلت الحكومة هذه التوصية وهي بصدد الشروع في إجراءات التصديق. وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات الوطنية تحظر التمييز في مجال التعليم (المادة 40 من دستور 4 أيار/مايو 2018).

ثالثاً - التحديات والتقدم المحرز والصعوبات، والرؤية والتوقعات

ألف - التحديات المتصلة بتنفيذ التوصيات

- 109- اتّسم سياق تنفيذ التوصيات باستمرار التحديات المتعددة التي أدت إلى ظهور الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- 110- وعلى الصعيد السياسي، شُرع في عملية انتقالية، يتضمن جدولها الزمني تنظيم انتخابات لتكريس عودة البلد إلى النظام الدستوري.
- 111- وأخيراً، شهدت هذه الفترة ظهور جائحة كوفيد-19، التي أثّرت على جميع قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات

- 112- على الرغم من السياق غير الملائم، أحرز تقدم هامّ في تنفيذ التوصيات، ولا سيما في مجالات الإصلاحات السياسية والمؤسسية، واستعادة السلام وتعزيز المصالحة الوطنية، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتمكين المرأة.

جيم - استعادة السلام وتعزيز المصالحة الوطنية

- 113- تنفيذ اتفاق الدوحة للسلام والمصالحة والحوار الوطني الشامل والسيادي.

دال - الصعوبات

- 114- تشمل الصعوبات ما يلي:
- عدم كفاية بناء قدرات أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات؛
 - عدم كفاية الوسائل التقنية والمالية التي تمكن من جمع البيانات في الوقت الفعلي.

هاء - الرؤية

- 115- إن حكومة جمهورية تشاد، سعياً منها لتوطيد أسس الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، لديها رؤية تتمثل فيما يلي:

- تعزيز الوحدة الوطنية؛
- تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛
- تطوير اقتصاد متنوع؛
- تحسين رفاه السكان؛
- دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية ورصدها؛
- تعزيز حماية البيئة؛
- مواصلة مكافحة الإرهاب والاتجار بالأشخاص.

واو- توقعات الحكومة من المجتمع الدولي

116- تسعى حكومة تشاد، بالنظر إلى محدودية مواردها بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تواجهها هي أيضاً والتزامها بمكافحة الإرهاب، إلى الحصول على الدعم من شركائها من أجل:

- وضع وتنفيذ سياسة وطنية لحقوق الإنسان؛
- تنفيذ سياسة قطاع العدالة للفترة 2018-2027؛
- تعزيز القدرات التقنية والعملية لأعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات.